

المشرق الأردنية. ويؤكد أن نمط التفاعل بين الطرفين تَمَثَّلَ، من جهة، في إبعاد الفلسطينيين عن مواقع المسؤولية والسيطرة داخل الحكومة والأجهزة الأمنية والجيش، ومن جهة أخرى في تكيف السياسة العليا للبلاد (وخاصة السياسة المتعلقة بفلسطين وبالتحالفات الخارجية) تنازلياً أمام رأي القاعدة الفلسطينية. ويعتقد، أيضاً، بأن نقطة ضعف العرش الرئيسية كانت رغبة في اكتساب الشرعية في عيون المواطنين الفلسطينيين، لأن حكمه لن يستقر، أبداً، بدون ذلك الاعتراف، رغم امتلاك العرش للقوة العسكرية الكفيلة بفرض النظام لو خرج الفلسطينيون عن حدود معينة. فيضيف بيبي أن هذا النمط استمر حتى تاريخ طرد المنتدجات القنصلية من الأردن في العام ١٩٧٦، وانقلب الصراع الفلسطيني - الأردني بعد ذلك إلى تنافس شديد بين منظمة التحرير الفلسطينية والمملكة الأردنية، حيث يعتبر المؤلف أن التنافس دار في الظاهر حول السيطرة على الضفة والقطاع بعد جلاء إسرائيل عنهما (ولو تم ذلك). وفي الجوهر حول هوية الضفة الشرقية: فهل تتحول إلى دولة فلسطينية؟

يحصل الفصل الأول عنوان الأردن، ١٩٤٨ - ١٩٦٧، ويتقسم إلى ثلاثة أجزاء، حسب أهم الفترات التاريخية، وهي ١٩٤٨ - ١٩٦١ و١٩٦١ - ١٩٦٥ و١٩٦٥ - ١٩٦٧. فيعتبر بيبي أن المرحلة الأولى كانت مرحلة عدم استقرار النظام الأردني. واتسمت بعناية استيعاب الأعداد الكبيرة من النازحين الفلسطينيين داخل البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الأردنية. ويؤكد أن السنوات ١٩٤٩ - ١٩٥٤ شهدت نمو جيل جديد من القيادات السياسية الفلسطينية الذي تميز عن الجيل السابق بثقافته الغربية وحدائه نظرته إلى مسائل التنظيم والنشاط السياسيين. وقد توزع هؤلاء القاديرون الشبان بين اتجاهات فكرية عدة، لكنهم اتفقوا حول معارضة الحكم، أو على الأقل حول معارضة سياسات معينة.

ويقدم بيبي صورة مبسطة ومضللة إلى حد ما عن حجم ومدى فعالية أحزاب المعارضة في الخمسينات، إذ يوجي بدرجة عالية من التنظيم والتنسيق والقدرة على تحريك الجماهير، فيما يُغفل وجود قوى سياسية أخرى أضانت إلى نشثت الأحزاب وتبعثر جهودها. لكن لا يعني ما سبق أن وجود الأحزاب وتعرضها باستمرار ضد الاعتراف بإسرائيل والتحالف مع الغرب لم يأت بفائدة، بل ساهم ذلك، مساهمة هامة، في تسييس الجماهير الفلسطينية، أساساً، وفي إعاقة الحكومة في متابعة سياسات معينة.

إلا أن نقاط الضعف في تحليل بيبي لا تقتصر على سوء تقدير دور أحزاب المعارضة، بل تشمل، أيضاً، سوء تقدير دور العناصر الأردنية في حركة المعارضة، فيضع المؤلف نفسه في تناقض شديد حين يركز على الدور الفلسطيني في خلق عدم الاستقرار السياسي وفي التأثير على السياسات الخارجية الأردنية؛ ولكنه يذكر، بعد ذلك، أن من قام بالحكومة الوطنية، العام ١٩٥٦، ومن قام بصحولات انقلابية عن داخل المؤسسة العسكرية خلال الخمسينات، كانوا، جميعاً، شرق أردنيين عريقين.

ولا يفسر الوقوع في مثل هذا التناقض الصارخ سوى إصرار المؤلف على تصوير العملية السياسية الداخلية في الأردن، خلال تلك الحقبة، على أنها نتيجة «لاستراتيجية فلسطينية» (ص ١٢)، موحياً بأجواء تأمرية وأيدي خفية تحرك الأوضاع وتخلق البلبلة. إن يتضح أن بيبي لديه تحيل معين مسبق، وليست لديه الأدلة الكافية، فيسمع لنفسه بالخروج عن موضوعه المركزي ليكتب عن الأحداث الداخلية الأردنية، أي أنه يبدأ في سرد التاريخ السياسي الداخلي للمملكة الأردنية خلال عقد الخمسينات أكثر مما يناقش ويحلل العلاقة الفلسطينية - الأردنية المحددة.

يظهر هنا عيب بارز في تناول كلنتون بيبي لموضوعه. فقد غاب، كلياً، عن هوامش ومراجع الكتاب أي ذكر لمجموعة الكتب الأكاديمية الجادة التي صدرت وتتناول، تحديداً، الدور السياسي للفلسطينيين في الأردن والعلاقات الفلسطينية - الأردنية وتاريخ أحزاب المعارضة. ويعني ذلك، أولاً، أن المؤلف غير ملم بموضوعه وبالجهد المبدولة حتى الآن لدراسته، بل أنه يجهل حتى تلك الدراسات التي كتبها إسرائيليون؛ وثانياً أنه اعتمد على مصادر قديمة جداً؛ وثالثاً أنه قدم سرداً ناقصاً ومشوهاً. إلا أن خطيئة بيبي الكبرى تتمثل في أنه كتب فصلاً بفضيل فيه في تلخيص الحقبة السياسية تلك وفي تقديم أي جديد يتميز عما كتبه أي بلاسكوف في كتابه «اللاجئون الفلسطينيون في الأردن، ١٩٤٨ - ١٩٥٧». وأمنون كوهين في كتابه